

بيان صحفي

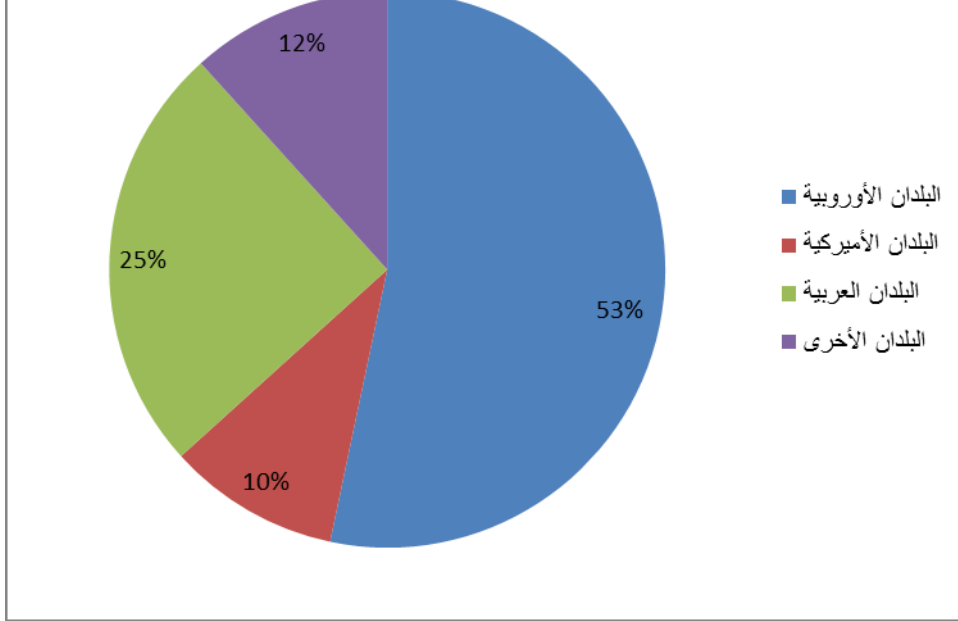
إنجازات المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان للعام ٢٠١٣ الحفاظ على جاذبية بيئة الأعمال والاستمرار في دعم القطاعات الإنتاجية

بيروت، في ٦ شباط ٢٠١٤ - استمرت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال" خلال العام ٢٠١٣ في بذل الجهود والسعي إلى تعزيز موقع لبنان كوجهة جاذبة للاستثمارات رغم الأزمات السائدة في العالم العربي والتي كان لها انعكاس سلبي على اقتصاديات المنطقة كافة، كما على لبنان. وقد عملت المؤسسة، ولا تزال، على المساهمة في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال مساندة وترويج العديد من القطاعات الإنتاجية والقطاعات التي تتمتع بفرص واعدة. كما سعت إلى الحفاظ على مناخ استثماري جذاب وعلى بيئة أعمال جيدة.

وكان من نتائج الجهود التي بذلتها المؤسسة، وعلى الرغم من الأزمات، أن حافظ لبنان على جاذبيته كوجهة استثمارية مميزة في المنطقة. وإذا كان لا يزال من المبكر الحديث عن حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للعام ٢٠١٣، فإنّ عدد الشركات الأجنبية الجديدة التي افتتحت لها فروعا أو مكاتب تمثيلية في لبنان يعتبر مؤشرا واضحا على جاذبية هذا المناخ، لاسيما وأن عددها وصل إلى ٦٠ شركة، مسجّلة ارتفاعا بسيطا عن العام ٢٠١٢. وكانت الشركات الأوروبية استحوذت على النسبة الأكبر، حيث شكلت ٥٣ في المئة من مجموع الشركات الجديدة المسجّلة، في حين بلغت نسبة الشركات العربية ٢٥ في المئة، والأميركية ١٠ في المئة.

أما بالنسبة إلى التوزيع القطاعي لهذه الشركات، فقد توجّه جزء كبير منها إلى القطاع الخدماتي (الخدمات المالية، الخدمات الاستشارية، الأبحاث والتربية، النقل والخدمات اللوجستية والعناية الصحية) بنسبة ٢٨,٣ في المئة. واستقطب قطاع التجارة والصناعة (الصيدلة والمنتجات الكيماوية، الآلات والمعدات، والصناعات الغذائية) نحو ١٦,٧ في المئة من هذه الشركات. وقد شهد لبنان أيضا اهتماما متزايدا للشركات الأجنبية في قطاع الإعلام، حيث وصلت نسبتها إلى ١٥ في المئة، فيما استحوذ كل من قطاع العقارات وتجارة التجزئة على ١٣,٣ في المئة.

توزيع الشركات الأجنبية المستثمرة في لبنان بحسب جنسيتها



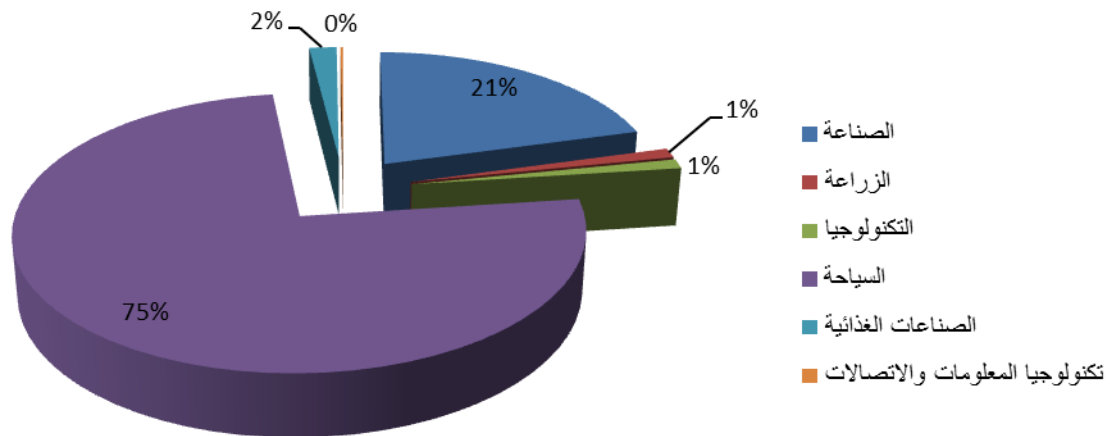
المصدر: وزارة الاقتصاد والتجارة وشبكة ANIMA

الشباك الواحد لإصدار التراخيص

وبالنسبة إلى تشجيع الاستثمار في لبنان وترويجه، استطاعت "ايدال" تحقيق العديد من الانجازات خلال العام ٢٠١٣، وذلك من خلال تزويد المستثمرين بالمعلومات الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتأسيس مشاريعهم، وتسهيل الحصول على التراخيص والإجازات، وتوفير خدمات ما بعد الإنشاء، واقتراح التعديلات اللازمة على التشريعات التي من شأنها تحسين المناخ الاستثماري. كذلك، تقوم ايدال بتوفير مجموعة متنوعة من الحوافز الضريبية والإدارية والتي تساعد على إنشاء المشاريع وتشغيلها.

إن ايدال، التي لا توفر جهدا في استقطاب المستثمرين ومساندتهم، أولت، ولا تزال، اهتماما خاصا للمستثمرين بحيث أنها تلقت خلال العام ٢٠١٣، عبر الشباك الواحد لإصدار التراخيص، عددا كبيرا من المراجعات، كان من نتائجها أن تماشت ٩ مشاريع مع المعايير المطلوبة وتقدمت بطلبات للاستفادة من الحوافز وتسهيلات القانون ٣٦٠ التي تمنحها المؤسسة لمشاريع جديدة أو لتوسعة مشاريع قائمة. وقد توزعت هذه المشاريع على قطاعات السياحة (٧٥ في المئة بحسب حجم الاستثمار) والصناعة (٢١ في المئة) والصناعات الغذائية والتكنولوجيا والزراعة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبلغ حجم الاستثمار في المشاريع التسعة ما يزيد عن ١٧٥ مليون دولار، وهي وفرت ٨٩٢ فرصة عمل مباشرة.

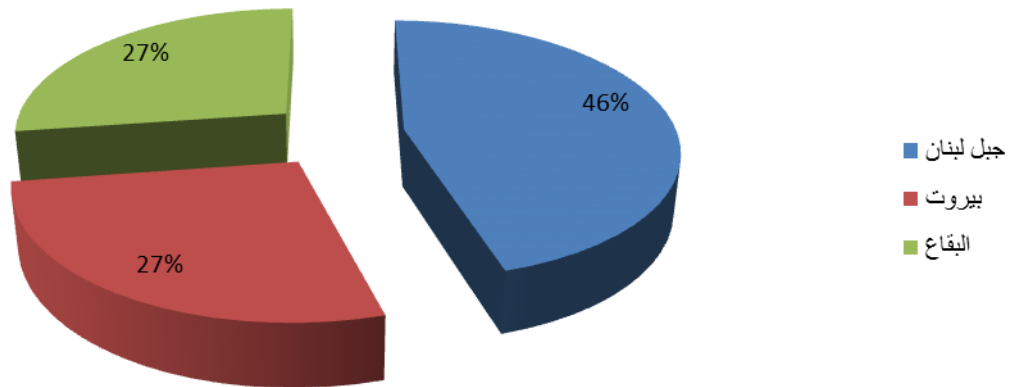
التوزيع القطاعي للمشاريع بحسب حجم الاستثمار عام 2013



المصدر: ايدال

وبالنسبة إلى التوزيع الجغرافي لهذه المشاريع، فقد استحوذت محافظة جبل لبنان على الجزء الأكبر منها بنسبة ٤٦ في المئة، فيما استقطبت كل من بيروت والبقاع ٢٧ في المئة.

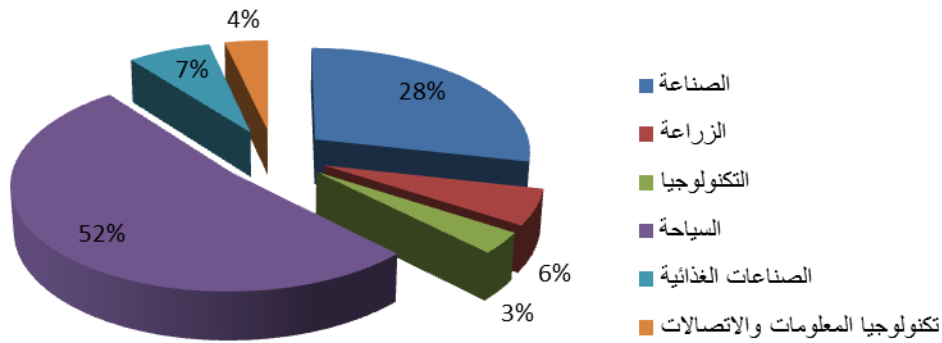
التوزيع الجغرافي للمشاريع



المصدر: ايدال

أما فرص العمل الجديدة التي وفرتها هذه المشاريع، فهي تصل إلى ٨٩٢ فرصة عمل دائمة، تركزت بشكل أساسي في القطاع السياحي الذي استقطب ٥٢ في المئة من هذا المجموع، ثم في القطاع الصناعي الذي وقّر ٢٨ في المئة من إجمالي هذه الفرص.

فرص العمل الجديدة بحسب القطاعات



المصدر: ايدال

الترويج

وعلى صعيد الترويج، شاركت "ايدال" في ٤٠ نشاطا وحدثا من مؤتمرات وندوات وورش عمل سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو العالمي بهدف الترويج للمناخ الاستثماري في لبنان والتعريف بالفرص المتوفرة في العديد من القطاعات الإنتاجية الواعدة.

الدراسات

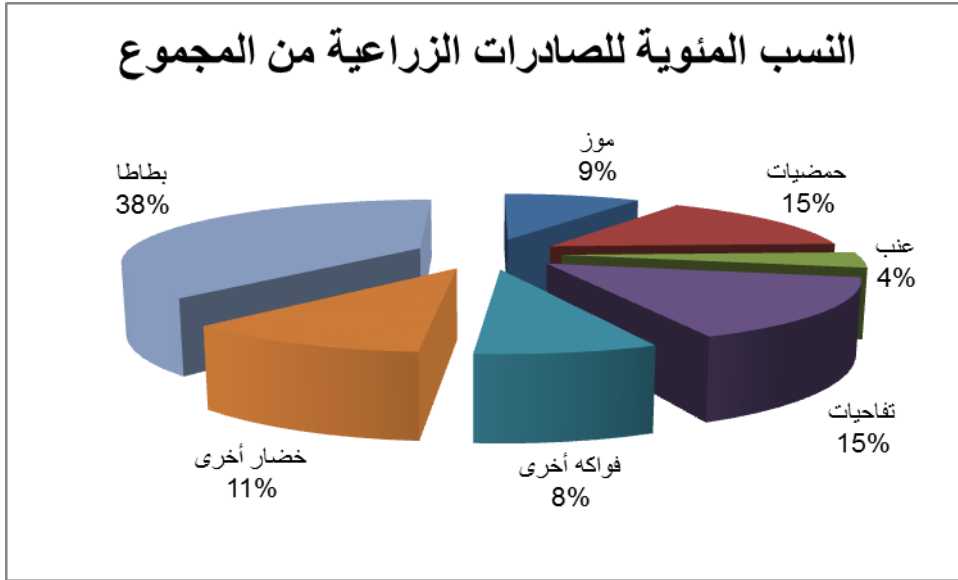
إلى ذلك، أنجزت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان العديد من الدراسات التي تؤمن المعلومات الكافية للمستثمر عن واقع القطاع والقوانين التي ترعى الاستثمار فيه. وقد تم اعداد وتحديث سبع دراسات قطاعية تشمل قطاعات الزراعة والتصنيع الغذائي والإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا والسياحة. كما تم اعداد دراسات جديدة عن قطاعات فرعية ذات قدرة تنافسية، لاسيما قطاع زيت الزيتون والمواد الكيميائية والمفروشات والخشب والطباعة والصيدلة والصناعات الغذائية والإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. يمكن إيجاد نسخة عن هذه الدراسات على الموقع الإلكتروني للمؤسسة.

كذلك، تم إعداد مسودة برنامج حول روابط الاعمال (Business Linkage) بين الشركات اللبنانية والفرنسية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

AGRI PLUS

بعد عامين على بدء العمل ببرنامج AGRI PLUS، جاءت النتائج إيجابية، إذ حققت الصادرات عبره خلال العام ٢٠١٣ زيادة قدرها ١٤ في المئة مسجلة ٥١٩ ألف طن مقارنة مع ٤٥٥ ألف طن للعام ٢٠١٢، و٤٠٠ ألف طن للعام ٢٠١١ (العام الأخير على تطبيق برنامج Export Plus).

وحلت صادرات البطاطا في المرتبة الأولى إذ تم خلال العام الماضي تصدير ١٩٨ ألف طن منها. وهي شكلت ٣٨ في المئة من المجموع العام للصادرات خلال العام الماضي، تلاها التفاح بـ ٧٩،٢ ألف طن، والحمضيات ٧٨ ألف طن. وشكل كل منهما ما نسبته ١٥ في المئة من إجمالي الصادرات الزراعية عبر AGRI PLUS.



وبالنسبة إلى وجهة هذه الصادرات، فقد كانت بشكل رئيسي إلى المنطقة ب (أي جميع الدول العربية باستثناء سوريا والأردن) التي استقطبت ٦٩ في المئة من مجمل الصادرات. كذلك، استقطبت المنطقة أ (أي سوريا والأردن) ٣٠ في المئة منها.

ومن النتائج الإيجابية المسجلة أن صادرات المنتجات الجديدة التي دخلت حديثاً من ضمن برنامج تنمية الصادرات على غرار زيت الزيتون والعسل شهدت بدورها زيادة مهمة. وقد تخطت صادرات زيت الزيتون في العام ٢٠١٣ ضعف الكمية التي تم تصديرها في العام ٢٠١٢ لتصل إلى ٢٥٠٥ أطنان، نسبة ٥٠ في المئة منها ذهبت إلى المنطقة د (أي أميركا الشمالية والجنوبية وأستراليا)، وهي أسواق جديدة بالنسبة إلى المنتجات اللبنانية، فيما كانت النسبة المتبقية من نصيب المنطقة ب.

وفي ما خصّ وسائل النقل، فقد تم الاعتماد بشكل رئيسي على النقل البري بالنسبة للخضار والفاكهة، حيث صُدرت ٦٩ في المئة من الكميات عبر البر، و٢٩ في المئة منها عبر البحر، و٢ في المئة فقط عبر الجو. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الصادرات عبر البحر تزداد عاماً بعد عام مع برنامج AGRI PLUS. وهي لم تكن تتجاوز الخمسة في المئة منذ عامين. أما بالنسبة إلى زيت الزيتون، فقد تم تصدير ٦٤ في المئة من الكميات عبر البحر، و٣٦ في المئة عبر البر. وهذا يعود بالطبع إلى البعد الجغرافي للمناطق التي تم تصدير الزيت إليها بشكل رئيسي.

ومن النتائج الإيجابية المحققة أيضاً أن نسبة المرتجعات من الخضار والفاكهة المصدّرة بلغت ١ في المئة فقط من إجمالي مجموع الصادرات عام ٢٠١٣ في حين أنها كانت تصل في بعض الأعوام السابقة إلى ٧ في المئة. وهذا يشكل دليلاً قاطعاً على مدى التطور الذي وصلت إليه منتجاتنا.

ترويج صادرات الصناعات الغذائية

في إطار دعمها للقطاعات الإنتاجية اللبنانية وترويج صادراتها، رعت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال" جناح الصناعات الغذائية اللبنانية في معرض Gulfood الذي نُظّم في مركز التجارة العالمي في دبي بين ٢٥ و ٢٨ شباط ٢٠١٣. وقد شارك فيه 42٠٠ عارض من 110 دول من حول العالم. أما الجناح اللبناني، فشغل مساحة ٤٠٠ متر مربع وضم ٣٨ شركة متخصصة في إنتاج الأغذية المعلبة والقهوة والمكسرات والزيت الحيوانية والنباتية والأعشاب والبهارات والمشروبات والمرببات وغيرها من الصناعات الغذائية.

وكان من نتائج مشاركة لبنان في معارض مماثلة فتح قنوات اتصال مع العديد من التجار الأجانب وإرساء عقود بيع للعديد من منتجات الصناعات الغذائية اللبنانية.

عيتاني

وتعليقاً على هذه الإنجازات، أكد رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان المهندس نبيل عيتاني "أنه رغم الأزمات التي يمر بها حالياً، سيتمكن لبنان، من تخطي هذا المرحلة. إننا على إيمان وثقة بقوة ومناعة الاقتصاد اللبناني الذي وقر للمستثمرين ولا يزال العديد من الميزات التفاضلية. هذا فضلاً عن وجود العديد من الفرص الاستثمارية ذات القيمة المضافة في مجموعة من القطاعات الواعدة لاسيما السياحة الصحية والإعلام والتكنولوجيا والمعلوماتية وصناعة الأدوية والتصنيع الزراعي".

ودعا عيتاني إلى العمل على تحديث التشريعات التي من شأنها زيادة جاذبية بيئة الأعمال ومواكبة التطورات والمتغيرات والمحافظة على نسب نمو اقتصادي ايجابي. ويندرج في هذا الإطار تعديل المراسيم التطبيقية لقانون تشجيع الاستثمارات في لبنان التي تهدف إلى تسريع الخطى نحو التماشي مع متطلبات المرحلة الجديدة وزيادة عوامل الاستقرار وتعزيز جاذبية المناخ الاستثماري في لبنان عبر إفادة عدد أكبر من المشاريع من هذا القانون وتقديم تسهيلات إضافية لعمل المستثمرين.

لمحة عن ايدال

أنشئت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان "إيدال" في العام ١٩٩٤ بهدف ترويج لبنان كوجهة جذابة للأعمال وجذب الاستثمارات وتقديم المساندة لها والحفاظ عليها. ومع إصدار القانون ٣٦٠ لتشجيع الاستثمارات في لبنان في العام ٢٠٠١، تم تعزيز دور المؤسسة لتوفر الخدمات والتسهيلات اللازمة للمستثمرين. وقد حدّد هذا القانون عدداً من القطاعات الهدف التي تتمتع بمقومات لاستقطاب الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي. تشمل القطاعات الهدف: الصناعة والزراعة والتصنيع الزراعي والسياحة والمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا والاعلام. بالإضافة إلى دورها كمؤسسة لتشجيع الاستثمارات، تهتم "إيدال" أيضاً بالترويج لصادرات القطاعات الإنتاجية لاسيما الصناعات الغذائية والزراعة. تتمتع "إيدال" بالاستقلالية المالية والإدارية وترتبط برئيس مجلس الوزراء الذي يمارس سلطة الوصاية عليها.

للمزيد من المعلومات:


رياض الصلح، شارع الامير بشير، بناية للعاذرية
الطابق الرابع، ص.ب. ١١٣-٧٢٥١

بيروت، لبنان
هاتف: +٩٦١ ٩٦١ ٩٨٣٣٠٦ فاكس: +٩٦١ ٩٦١ ٩٨٣٣٠٢

invest@idal.com.lb
www.investinlebanon.gov.lb

Follow us on 

View our videos on 

View our profile on 

Like us on 